آثار الهجــرة غير الشّرعية على العلاقات بين دول إقليم غرب المتوسط

د. بـلعيد خـليفة مـحمّـد الـلافـي* ـ جـامعة لـيبيـا المفتـوحـة
د.عبد السلام فرج علي فرحات ـ جامعة السيد محمد بن علـــي السنوسي الإسلامية

The Impact of Illegal Migration on Relations between Countries of the Western Mediterranean Region

Dr. Belaid K. Al-Lafi* - Open University of Libya
Dr. Abdul Salam A. Farhat - Sayyid Muhammad bin Ali Al-Sanusi Islamic University

Abstract
The study examined the impact of illegal immigration on political and security relations between the countries of the Western Mediterranean region, particularly between the countries of the northern shore (Spain, France, Italy, Portugal, Greece) and the countries of the southern shore (Libya, Morocco, Algeria, Tunisia, Morocco, Mauritania). We find that the political effects have been used by some countries as a
Political pressure card, especially during times of bilateral tensions. Relations between the countries have witnessed periods of tension due to migration-related events such as the flow of migrants across borders, terrorism, and drugs. We find that cooperation policies have developed joint initiatives such as the 5+5 Dialogue process and European Union programs to support border control. However, the imbalance of responsibilities remains an obstacle, and there are growing calls for a comprehensive comparison that addresses the roots of migration, such as poverty and unemployment in the countries.
Key words: Illegal Migration, Western Mediterranean, Region political and security.

الملخّـــص:

فحصت الدراسة تأثير الهجرة غير الشرعية على العلاقات السياسية والأمنية بين دول منطقة غرب البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما بين دول الشاطئ الشمالي (إسبانيا، فرنسا، إيطاليا، البرتغال اليونان ودول الشاطئ الجنوبي ليبيا، المغرب الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا). نجد أن التأثيرات السياسية قد استخدمتها بعض الدول كورقة ضغط سياسية، خاصة خلال فترات التوتر الثنائي شهدت العلاقات بين الدول فترات من التوتر

بسبب أحداث متعلقة بالهجرة مثل تدفق المهاجرين عبر الحدود، والإرهاب، والمخدرات. ونجد أن سياسات التعاون قد طورت مبادرات مشتركة مثل عملية حوار 55 وبرامج الاتحاد الأوروبي لدعم السيطرة على الحدود. ومع ذلك فإن عدم التوازن في المسؤوليات لا يزال عقبة، وهناك دعوات متزايدة من أجل مقارنة شاملة تعالج جذور الهجرة، مثل الفقر والبطالة.

غير أنه هذه الدراسة اتضح بها أن دول جنوب المتوسط ليست جميعها مرسلة فهناك دول وقع عليها عبء العبور.

المقدمـــــــــة:

تعد ظاهـــــــرة الهجرة من أهم الظواهر التي ارتبطت بالإنسان منذ أقدم العصور فتنقل الأشخاص من الجنوب المتوسط إلى شماله أو من الشمال المتوسط إلى جنوبه ليست بالظاهرة الجديدة. فقد عرفت هذه المنطقة حركات انتقال الأشخاص في أعداد كبيرة منذ أقدم العصور إن مشكلة الهجرة غير الشرعية تناولها معظم المهتمين خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ومطلع الألفية الجديدة، وبالتزامن مع نمو واتضاح معالم العولمة الاقتصادية إلا أنها تمثل مشكلة لها أبعاد مختلفة بالنسبة للدول المتقدمة، فأصبح ينظر إليها بأنها تمثل مشكلة اقتصادية وسياسية واجتماعية تتضح معالمها في وجود بطالة بالدول المستقبلة لم يسبق ظهورها تحت مستويات مرتفعة بالإضافة إلى ما تثيره ظاهرة الهجرة من مسائل أمنية واجتماعية تهدد كيان تلك المجتمعات[1]

وفي هذا الصدد جاءت فكرة إقامة تجمع غرب المتوسط أو ما يعرف بتجميع (5+5) الذي يضم دول شمال غرب المتوسط وهي: مالطا، إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال وتضم أيضاً دول جنوب المتوسط وهي ليبيا تونس الجزائر، المغرب، موريتانيا، وذلك للحوار والتعاون والتنسيق الاستثماري والتجاري والأمني، من أجل تحقيق نوع من التعاون والتفاهم.

وبالتالي نجد أن قضية الهجرة غير الشرعية فرضت نفسها بقوة على أجندة التجمع الإقليمي لغرب المتوسط (5) + (5) بوصفها مشكلة لابد من إيجاد حل لها لأنها تؤدي في حال عدم حلها إلى ظهور العديد من الأزمات سوء أزمات سياسية وامنية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في التجمع الإقليمي لدول غرب المتوسط تعتبر من الظواهر ذات الأبعاد المتعددة السياسية والأمنية والتي

تقتضي مواجهاتها رؤية شاملة تعتبر من الظواهر ذات انعكاسات على العلاقات بين دول إقليم غرب المتوسط، والتي تقتضي مواجهتها رؤية شاملة. في ضوء ما تقدم تتمثل المشكلة البحثية في الإجابة على التساؤل حول ما طبيعة الانعكاسات السياسية والأمنية على العلاقات بين دول تجمع اقليم غرب المتوسط (5+5).

التساؤلات الفرعية للمشكلة:

ـــ ما المقصود بظاهرة الهجرة غير الشرعية؟ وما أسبابها والعوامل المولدة لظاهرة الهجرة غير الشرعية؟

ـ ما أثار الهجرة غير الشرعية على تجمع دول إقليم غرب المتوسط؟

فروض الدراسة:

تنطلق هذا الدراسة من الفروض التالية:

" أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها أثار سلبية على العلاقات بين تجمع دول إقليم غرب المتوسط".

أ- الأهمية العلمية:

1ـلعلها تسهم في توضيح طبيعة العلاقات بين دول الشمال والجنوب المتوسط، وهناك من يرى أنها تعاني من قلة الدراسات حولها.

2-يدخل موضوع الدراسة في عملية رصد الظواهر السياسية المؤثرة في علاقات تجمع دول إقليم غرب المتوسط ولما لها من انعكاسات أمنية وأبعاد.

ب **الأهمية العملية:**

يرغب الباحث في أن تساهم هذه الدراسة في توفير المادة العلمية اللازمة للمؤسسة السياسية في دول غرب المتوسط حتى تتمكن من اتخاذ القرارات السياسية المناسبة فيما يخص طبيعة مع الجانب الأوروبي وكذلك محاولة إثراء المكتبة الليبية والعربية بمثل هذه الدراسات العلاقات التي قد تساهم في رفع مستوى الوعي السياسي العربي اتجاه ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى تحليل موضوعي لما تقوم به دول التجمع غرب المتوسط من سياسات تجاه الحد من الهجرة غير الشرعية إلى الدول الأوروبية، وذلك من خلال معرفة آثار تلك السياسات على العلاقات بين دول تجمع غرب المتوسط ومحاولة التوصل إلى نتائج منهجية وموضوعية تساعد على رسم السياسات المستقبلية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

التعريفات والمفاهيم العامة:

تناول هذا البحث على مجموعة من المصطلحات الأمر الذي يتوجب ضرورة توضيحها لإزالة أي غموض يصاحبها وللوقوف على المعنى بكل وضوح خاصة في ظل تعدد التعريفات لبعض المصطلحات والمفاهيم ومنها الآتي:

الظاهـــــــرة: ويقصد بها أي موضوع أو واقعة يمكن ملاحظتها أو التعرف عليها عن طريق الحواس".[2]

الهجرة: يعرفها "لين سميث" بأن كلمة "هجرة" تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغيير في الإقامة والمسكن (3)

. **فالهجـــرة**: هي ظاهرة بشرية يقصد بها انتقال الأفراد والجماعات من رقعة جغرافية معينة من المنشأ المصدر إلى رقعة جغرافية أخرى تدعى المقصد (4)

الهجرة غير الشرعية: وتعنى انتقال الأفراد والجماعات من دولة إلى أخرى دون وثائق سفر أو موافقات عبر البر أو البحر بطرق مخالفة للتشريعات واللوائح التي تنظم الخروج والدخول من دول الأصل إلى دول المقصد (5) إقليم غرب المتوسط: وهي تلك المنطقة التي تقع في غرب البحر الأبيض المتوسط، وتتكون من الضفة الشمالية، وتضم دول إسبانيا والبرتغال ومالطا وفرنسا وإيطاليا من أوروبا، والضفة الجنوبية وتضم دول موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا من شمال أفريقيا.

الدّراســـــات السابقة:

اطلع الباحثان على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع البحث من مختلف الزوايا، والتي وضعت باللغة العربية، فيما يلي استعراض لبعضها:

1-دراســـة : التي قدمها هشام الجهاني في عام (2007) بعنوان "التنسيق والتعاون السياسي والأمني في منطقة غرب المتوسط: دراسة في مستويات التنسيق والتعاون والإقليمي[6] ، وقد اهتمت بمستويات وعمليات التنسيق والتعاون السياسي والأمني في منطقة غرب المتوسط، وقدمت تحليلاً لمستويات التنسيق والتعاون في قضايا الهجرة غير الشرعية، وحقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، ومكافحة الإرهاب والتنمية في منطقة غرب المتوسط، وذلك من خلال دراسة الاجتماعات ونتائج اللقاءات على مستوى الوزراء والخبراء ولقاءات القمة في إقليم منطقة غرب المتوسط، سواء تلك التي تتم في إطار تجمع (5+٥) أو في الإطار الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول منطقة جنوب غرب المتوسط كل على حدة. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن تلخيصها في الآتي:

1- أن هناك إشكالية في مسألة التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط، تتمثل في تعدد وحجم القضايا وعدم وجود كيان لدول جنوب غرب المتوسط ذي مستوي عال من التنسيق والتعاون، ليقابل الجانب الأوروبي، الأمر الذي أسهم في جعل عمليات التنسيق والتعاون ثنائية، وليس بين كتل إقليمية.

2-أن الطرف الأوروبي كان دائماً هو المبادر بوضع السياسات التنسيقية التعاونية، حيث يعد موقف دول الضفة الجنوبية لمنطقة غرب المتوسط هو الأضعف والمستجيب للمطالب الأوروبية.

3- لقد أخذت قضية الهجرة غير الشرعية اهتماماً واسعاً من قبل الطرف الأوروبي، سواء في الإطار الثنائي أو الإطار الإقليمي، حيث طغت قضية الهجرة على كل اجتماعات مجموعة (5+5)، دون استثناء وعلى كل المستويات، بل إن هناك اجتماعات وزارية أعدت خصيصاً لتناول ومناقشة هذه القضية، إضافة إلى اجتماعات وزراء الداخلية التي تكاثفت عقب أحداث 11 سبتمبر، والربط بين قضية الهجرة والإرهاب

4- ان قضية الهجرة غير الشرعية أخذت اهتماماً واسعاً في الإطار الثنائي بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب غرب المتوسط، بحيث كان هناك محوران أساسيان في التعامل مع هذه القضية من قبل الاتحاد الأوروبي هما المحور الليبي الإيطالي والمحور الإسباني المغربي، وذلك لاعتبارات التقارب الجغرافي ما بين تلك الدول.

5- غياب أية نشاطات أو برامج ملموسة من قبل الطرف الأوروبي تجاه قضية حقوق الإنسان في جنوب غرب المتوسط، مقارنة بالتنسيق والتعاون في قضية الهجرة غير الشرعية في نفس المنطقة.

يستفيد الباحث من هذه الدراسة في تغطية جانب من الدراسة وهو المتعلق بالآثار الأمنية بين دول إقليم غرب المتوسط في إطار الجهود المبذولة للحد من تيارات الهجرة غير الشرعية. الدراسة التي قدمها "ميلاد الحراثى" في عام (2007) بعنوان "التنسيق والتعاون في غرب المتوسط: دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليم" [7] وتناولت ثلاثة مستويات من التنسيق والتعاون في إقليم غرب المتوسط هي: التنسيق والتعاون الثنائي بين دول إقليم غرب المتوسط، والتنسيق والتعاون الكتلي بين مفوضية الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي، وأخيراً التنسيق والتعاون في إطار النظام الإقليمي بغرب المتوسط، في إطار القضايا الأمنية مثل الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف، وكذلك القضايا ذات الأبعاد السياسية، كأزمة العلاقات الإسبانية المغربية حول موضوعات الهجرة غير الشرعية وجزر سبته ومليلة والصحراء الغربية والأوضاع الحدودية بين المغرب والجزائر.

وسوف نستفيد من هذه الدراسة في مباحث الآثار السياسية للهجرة غير الشرعية على دول إقليم غرب المتوسط.

منهجية الدراســـــة:

من واقع الدراسة للموضوع الذي يشكل محور اهتمامنا أستعمل الباحث كل من المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، والمنهج المقارن.

1- **المنهج التحليلي الوصفي :** يساعد على وصف الحاضر والظروف التي أدت إلى تداخل وتعقيد الظاهرة لمعرفة الحقائق وتقديم الحلول الممكنة مع الاعتماد على منهج تحليل النظم الإقليمية من خلال التعرف بالنظم الإقليمية وخصائصها وأسس التعاون بين دول التجمع.

2- **منهج دراسة الحالة:** "المقصود بمنهج دراسة الحالة التركيز على ظاهرة سياسية معينة، عن طريق دراستها من الجوانب السياسية والامنية، بهدف التعمق في الإحاطة بأبعادها وتحليل كل الجزئيات المرتبطة بها"[8]. والحالة المقصودة في هذه الدراسة هي ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إقليم غرب المتوسط، وسوف يستخدم هذا المنهج في تحليل الأسباب السياسية والأمنية للظاهرة.

حدود الدراسة:

1-الحدود المكانيـــة: تختص هذه الدراسة بإقليم غرب المتوسط، كإقليم سياسي مستقر، وبالتحديد دول شمال غرب المتوسط وهي: البرتغال وإسبانيا ومالطا وفرنسا وإيطاليا، ودول جنوب غرب المتوسط وهي: موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس وليبيا . ويرجع السبب في اختيار إقليم غرب المتوسط، حيث يشترك أعضاؤه في بحيرة واحدة أقل أتساعاً من بقية بقعة البحر الأبيض المتوسط، ويشملهم امتداد طبيعي عبر أنماط السكان السلوكية وطرق حياتهم الثقافية والدينية والاجتماعية وتقارب العادات والتقاليد بحكم مضيق جبل طارق، وقرب معظم الجزر والمدن الرئيسية على الضفتين لبعضها البعض [9]"

2-الحدود الزمنيـــة: يتحدد الإطار الزمني للدراسة في الفترة الممتدة من إعلان برشلونة عام 1995، حيث مثل هذا الإعلان منعرجاً مهماً لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر المتوسط، باتفاق الشركاء المتوسطيين على التعاون من أجل التنمية، كأحد الحلول للتخفيف من ضغط تيارات الهجرة غير الشرعية [10]. وقد نصت وثيقة برشلونة في جانبها الأمني والسياسي على ما يلي:

1. التخفيف من الضغوط المؤدية إلى الهجرة، بتوفير فرص العمل.
2. التعاون من أجل مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3. حماية حقوق المهاجرين الشرعيين.

وتمتد حدود الفترة الزمنية للدراسة حتى عام 2014، وذلك لمتابعة آخر تطورات ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إقليم غرب المتوسط مع إشارة تحليلية لآثارها السياسية والامنية على دول الإقليم.

أسباب اختيار الموضوع:

1-تحول موضوع الهجرة من هجرة عادية للأفراد إلى قضية سياسية والأمنية ودخولها في معظم الحسابات الإقليمية والدولية.

2-قرب دول الجنوب المتوسط من الشواطئ الأوروبية وتأثرها بالهجرة غير الشرعية سياسيا وأمنيا.

مصادر جمع البيانات:

المصادر الأولية للدراسة: وهي تشمل الوثائق والبيانات والتقارير والإحصائيات الصادرة عن المجموعات الفاعلة في إقليم غرب المتوسط الرسمية وغير الرسمية ذات صلة بموضوع البحث.

المصادر الثانوية للدراسة: وهي تشمل الكتب وأبحاث المؤتمرات والندوات التي تناولت الموضوع أو جانبا منه، وكذلك الدوريات المتخصصة في الدراسات المتخصصة في الدراسات السياسية المتوسطة بالإضافة إلى شبكة المعلومات العالمية "الإنترنت " لما تحويه من معلومات غزيرة وحديثة.

أن محددات الهجرة غير الشرعية كثيرة ومتباينة والإجراءات القانونية لدول الاستقبال لا يمكن أن تكون فاعلة إلا إذا واكبتها إجراءات مصاحبة لهذا التأثير علية ستتناول هذه الدراسة اثأر الهجرة غير الشرعية على دول غرب المتوسط شمالا وجنوبا، ويقصد بكلمة الآثار في هذه الدراسة التأثير الذي خلفته الهجرة غير الشرعية والذي اثر عليه بالسلب أو بالإجابة سوى كانت السياسية منها أو الأمنية ، وما يمكن إن يتضح من تأثير على دول الشمال أو دول الجنوب وارتباط هذا التأثير بالجوانب السياسية والأمنية ، وكيف يمكن لهذا التأثير أن يساهم في عملية التنمية والاستقرار في تلك المجتمعات.

وإن التأثير والتأثر بظاهرة معينة يكمن في مدى تفاعل طبيعة الظاهرة بالمجتمع الذي وجدت فيه، ولاسيما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ذات صفة توطينه في المجتمع الأوروبي مما صاحب ذلك تأثير مباشر على جميع المستويات، هذا ما سوف نتناوله في هذه الدراسة ثلاث مباحث المبحث الأول: الآثار والسياسية للهجرة الغير شرعية على العلاقات بين دول غرب المتوسط ، والمبحث الثاني: الآثار الامنية للهجرة غير الشرعية

على العلاقات بين دول غرب المتوسط ، والمبحث الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية على التنسيق والتعاون بين دول إقليم غرب المتوسط.

المبحث الأول ـ الآثار السياسية للهجرة الغير شرعية على العلاقات بين دول غرب المتوسط:

أولاً ـ التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية لدول إقليم غرب المتوسط: لقد كانت أوربا ولا زالت محوراً أساسيا ومهما للتحركات السكانية خاصة وأن حضارتها تضرب في عمق التاريخ نظرا لموقعها الجغرافي إلي يتوسط العالم مما يجعلها ممراً دائما للمهاجرين باختلاف أنواعهم. كما أن هناك جملة جعلتها من أهم مناطق الهجرة الوافدة. وقد مرت الهجرة نحو أوروبا بثالث مراحل أساسية كانت الثانية نتاجا لأولى والثالثة نتاجا لثانية وتتمثل هذه المراحل في مرحلة تشجيع الهجرة والتي لم تدم طويلاً نتيجة للتدفق الكبير الذي ميزها، ثم نتيجة لهذه الوضعية جاءت مرحلة وقف الهجرة وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم، وأخيرا مرحلة بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية.

مرحلة تشجيع الهجرة القانونية: تميزت الهجرة في الحقبات التاريخية السابقة بسهولة دخول أي بلد عند الخروج من الوطن الأصلي، وفي هذا السياق يقول فوليتير في المجلد الفلسفي الصادر سنة 1764 الذي كان يمنع خروج أي مواطن من البلد الذي ولد فيه، وهو خوف من أن يهجره الجميع، ولذلك يجب تشجيع بقاء المواطنين وكذلك تشجيع دخول المهاجرين، فالحركات السكانية في هذه الفترة لم تكن كبيرة على اعتبار أن المواطن كان بمثابة ثروة الدول من الجانب العسكري وما كان موجوداً من الهجرة ظهر نتيجة للصراعات المذهبية أخذت شكل الإقصاء والتهجير مثلما حدث لليهود والبروتستانت والكاثوليك نحو العالم الجديد بحثاً عن الثروة [11]

وفيما يتصل بمنطقة شمال إفريقيا خاصة دول المغرب العربي فإن هجرتها إلى القارة الأوربية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي لشمال أفريقيا، فقد شهدت فترة الاستعمار الفرنسي موجات كبيرة للهجرة خاصة من ليبيا والجزائر وكانت أكبر هذه الموجات في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، حيث أصبحت هناك حالة إلحاح أكبر لتشجيع المهاجرين واستخدامهم لخدمة الحرب أولا ثم لإعادة أعمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها[12] ، فقد كان للحرب العالمية الأولى الفضل الأكبر في فتح باب الهجرة على مصراعيه، ومما ساعد على ذلك بعض القوانين التي أصدرته السلطات الاستعمارية

الفرنسية لصالح الهجرة منها قانون صدر سنة 1914م، والذي نص على رفع القيود وتشجيع الهجرة التلقائية ثم عملية الإشراف على الهجرة سنة 1916.

من طرف السلطات الفرنسية نفسها حيث أسست مصلحة عمال المستعمرات وتنظيمها لصالح المتطلبات الفرنسية، حيث تم استغلال عمالة دول الشمال الإفريقي للعمل في المصانع والمناجم وفي صفوف الجيش الفرنسي، وفي ها الإطار تذكر بعض الدراسات التاريخية أن دول المغرب العربي مثل تونس الجزائر المغرب أمنت للدولة الفرنسية حوالي 175 ألف جندي و150 ألف عامل في لحرب العالمية كان معظمهم من دول المغرب العربي الثلاثة وخصوصا الجزائر الذين ازدادت هجرتهم في تلك الفترة إلى فرنسا بشكل واضح وبأعداد ضخمة [13]

كانت فرنسا قد واجهت خلال الفترة -1900 1939 نقصا في العمالة غير مسبوق ونتج هذا بسبب انخفاض معدل المواليد على نطاق واسع وترافق مع الخسائر البشرية الكبيرة في الحرب العالمية الثانية، وبدون استخدام العمالة الأجنبية كان الاقتصاد الفرنسي سيعاق نموه بشدة وكانت استجابة الحكومة والقطاع الصناعي الخاص هي تطوير أول نظام في أوروبا الحديثة لاستخدام العمالة الأجنبية على نطاق واسع. ومع نهاية الحرب عاد العاملين إلى بلادهم ولم يبق سوى حوالي 10 الاف عامل من دول الشمال الإفريقي مقيمين بفرنسا، غير أن هذا العدد تزايد إلى حوالي 120 ألف عامل . منتصف مع العشرينات نظراً لتزايد الطلب على العمالة في الوقت الذي تدهورت فيه الأحوال الاقتصادية لهذه الدول نتيجة للسياسات الاستعمارية الفرنسية التي شملت مصادرة الأراضي واتخاذ بعض الإجراءات العقابية ضد المناطق التي ينشط فيها قادة الاستقلال في تلك الفترة [14]. تفيد الدراسات في عام 1930 كانت فرنسا أعلى نسبة من الأجانب في أوروبا كلها، وفي 1931 شكلوا 7% من مجموعة السكان منهم 102000 ينحدرون من شمال إفريقيا، وكانوا المهاجرين في تلك الفترة يعملون بأجور منخفضة وبمشقة في الأعمال العضلية وفي أغالب الخطورة مثل العمل في المناجم والأعمال الكيماوية والمصافي والموانئ وسبك المعادن واستمرت نفس الحالة إلى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية [15]

وفي أوائل السبعينات كانت موجات كبيرة للهجرة، فقد كانت هذه الفترة علامة فارقة في الهجرة إلى الدول الأوربية المجاورة حتى أن بعض الدراسات اعتبرت استعاد هذه الدول للعمالة في هذه الفترة من أهم العوامل التي ساعدت على تحقيق الاستقرار في منطقة المغرب العربي، واعتبرتها دراسات أخرى بداية لاختفاء الحواجز أمام حركة العمالة وتحولها لأحد المكونات الأساسية للاقتصاد الدولي الجديد، فقد قدر عدد

المهاجرين من دول المغرب العربي في فرنسا وحدها منتصف السبعينات بحوالي 1.1 مليون مهاجر. إلا أن هذا الوضع اختلف تماما مع أزمة ارتفاع أسعار النفط سنة 1973م، حيث أصدرت دول المهجر الأوروبية قرارات بعدم استقبال عمالة مهاجرة جديدة، وقد أثر ذلك بشكل سلبي على الدول المرسلة للعمالة ومنها دول إقليم غرب المتوسط التي كانت تعتمد على العمالة المهاجرة سواء للتخفيف من حدة البطالة أو لإمدادها بالنقد الأجنبي الناتج عن التحويلات.

كما تميزت هذه الفترة - أيضا - بتحول العديد من الدول الأوربية من بلدان مصدرة للهجرة إلى بلدان مستقبلية لها مثل ايطاليا التي كانت تمول الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين بالمهاجرين، فتحولت إلى دولة مستقبلة للأعداد القادمة من الدول حديثة الاستقلال ومن دول الشمال الإفريقي.

وحتى إسبانيا التي كانت تعتبر منطقة عبور للمهاجرين وأصبحت تعج بأعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين [16]، هذا الوضع الجديد والخطير معا الذي أجبر الدول الأوروبية على غلق الحدود في وجه الموجات الجديدة من المهاجرين وحتى في وجه اللاجئين.

ثانيا ـ التطورات السياسية الجديدة لظاهرة الهجرة في إقليم غرب المتوسط:

لا شك إن الأشخاص الفارين من عدم الأمن والعنف و تفشي الأمراض ببلدانهم نتيجة الانتفاضات التي حدثت في المنطقة أسهم بشكل أو بأخر في ازدياد الهجرة إلى الضفة الأخرى من المتوسط، لعلها تحميهم من الضرر الأكبر الذي كان ينتظرهم إذ بقوا في أماكنهم، من هنا يتضح لنا بان نقول إن انعدام الاستقرار في المنطقة نتيجة التطورات التي كانت محركا مهماً لظاهرة الهجرة والنزوح، النزوح المقصود به هو نزوح المدنيين نتيجة فقدان الاستقرار السياسي الذي أسهم في فرار ونزوح بعضهم إلى أوروبا عبر البحر من ليبيا خصوصا وباقي دول الإقليم الجنوبي، فكانت شواطئ ايطاليا تحديدا في جزيرة لمبيدوزا تستقبل الالاف يوما من المهاجرين العالقين في ليبيا.

ووصلت الأمور إلى حدوث أزمة بين فرنسا وإيطاليا في ما يخص منح حق التنقل، وفقا لاتفاقيه الشنغن، ويعد من أهم المشاكل التي يوجها هؤلاء في تلك المخاوف والعداء الداخلي، وعلى الرغم من أن لمبيدوزا هي جزيرة استقبال المهاجرين على مر التاريخ، ولكن في المدى الأخيرة قد فاقت الأعداد فيها سكانها الأصليين لدرجة أصبحوا يشعرون بالخوف من وجود هؤلاء بينهم. كل ذلك كان نتيجة ما حدث في انتفاضة الشعوب العربية التي تريد تغير الأنظمة، حيث لم تكن الأنظمة السياسية العربية تدرك إن هذه الانتفاضات تصل إلى ما وصلت إليه هذه الدول من تغيرات في أنظمة الحكم. حيث بداية هذه

الانتفاضات من تونس ثم انتقلت إلى مصر ثم إلى ليبيا واليمن وسوريا ليساهم في فتح ملف السياسة الدولية ويرصد ويحلل مرحلة مفصلية غير مسبوقة وغير متوقعة في تفجير الأنظمة السياسية العربية وانهيارها من الداخل باتجاه إعادة تشكيل مجمل الخريطة السياسية الداخلية وموازين القوة في المنطقة، ولعلى صعوبة فهم المرحلة التاريخية التي نعيشها في المنطقة العربية تكمن في معالجة لحظة راهنه تتشكل وتتطور بسرعة أكبر من قدرات التحليل السياسي في تفسير إبعادها ودلالاتها، وهي تظهر معادلات تغير جديدة ظلت غائبة عن إدراك النخب الأكاديمية العربية التي عانت تحريفاً سياسياً، مما دفع إلى الاستسلام لمقولات قوة الأنظمة، وعدم الأخذ بقوة الشعوب، الأمر الذي ثبت من الانتفاضات العربية أنها لا تعدو سواء هيبة هشة للأنظمة، بلغت حد التساؤل عن مدى قدر بعض الدول على البقاء من عدمه [17]

ونجد هنا، أن القوة العميقة للدولة انهارت وزج بصرح السلطة للتغيير، وتشتتت هيكلية النظام السياسي وحين التطرق إلى النظام الليبي فقد انطلقت في 17 فبراير 2011م، ودخلت البلاد في نزيف الدم، وحلت الفوضى البلاد، وأصبح الناس يهربون شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، سواء المواطنون الليبيون أو المقيمون، مما شكل احد أهم العناصر الأساسية للهجرة غير الشرعية إلى الشاطئ المقابل لأوربا، فنزحت الناس بأعداد مهولة، إذ دخل تونس أكثر من (300) ألف ليبي) عبورا أو نزوحا ، وزادت وتيرة الهجرة غير الشرعية نتيجة الفوضى في البلاد، وقد أسهمت بشكل أو باخر في زيادة هجرة أفارقة جنوب الصحراء [18]

إن الثورة التونسية هي أولي الثورات، التي شعلت الأوضاع في عدد من المدن الصغرى والقرى الشعبية في تونس، فهي مهمشة منذ (55) عاما). فالتهميش والبطالة والفقر والفساد كانت سمات مشتركة بين كل الثورات.

لقد كانت قبضة الدولة التونسية وشغلها حارس حدود - مقابل أوروبا في منع التونسيين ركوب البحر والهجرة غير الشرعية، فالفوضى التي عمت البلاد أسهمت في هروب كثير من التونسيين وتوجههم إلى أوروبا ايطاليا - فرنسا)، وكان عذرهم في ذلك هو الحالة الأمنية التي فيها البلاد، وانتشار المجرمين انتهاء قبضة الدولة وحرس الحدود على المهاجرين فكان السفر ميسرا، واعتبروا نازحين ولهذا جاءت المستجدات العربية في جنوب المتوسط ضرورة ملحة في التعامل مع المهاجرين بشكل آخر [19]

لقد عدلت فرنسا وإيطاليا بإدخال تعديلات جوهرية على شروط الاستثناء، كما أعادت موجات الهجرة غير الشرعية، وذلك بزيادة دور الوكالة الأوروبية لمراقبة الحدود،

وذلك باجتماع وزراء داخلية المنطقة، لهدف وضع حد لتجارة الهجرة والمخدرات وتهريب البشر والأموال والجريمة المنظمة القادمة من دول المغرب العربي [20]
وفي هذا الإطار قررت ايطاليا وفرنسا واسبانيا مواجهة الأوضاع الراهنة، من خلال اجتماع رؤساء الوزراء لهذه البلدان الذي عقد في فرنسا (مايو (2011)، وذلك لإيجاد آلية استثنائية المساعدة الدول الأوروبية التي تعجز عن حماية حدودها إمام اللاجئين والمهاجرين وغير المرغوب في بقائهم من خلال ترحيلهم لبلادهم، حيث رحلت ايطاليا في (14) - 10 - (2004م) ألاف المهاجرين على متن ثلاث طائرات إلى ليبيا، مع أنهم ليسوا من ليبيا، بل من دول المغرب العربي ودول أفريقيا، ورحلت فرنسا حوالي 25 الف أجنبي في 2010م لا يحملون وثائق سفر، ودعت دول شمال إفريقيا إلى مراقبة الحدود ورفع قدرات الحراسة، حتى بدأت ليبيا من خلال المجلس الانتقالي استعدادها لذلك، وقدمت فرنسا وايطاليا الدعم اللوجستي فيما يخص الهجرة غير الشرعية بالنسبة إلى ليبيا، ذلك بتقديم طائرات مراقبة للحدود ورادارات بعيدة المدى وغيرها [21]

الجدول رقم 1 يحتوي بعض الجنسيات المرحلين الى ليبيا بتاريخ 2004

الجنسية	عدد البعدين	تاريخ الابعاد
نيجريا	364	2004-2-10
غانا	320	2004-2-10
ليبيريا	150	2004-2-19
مالي	25	2004-4-10
ساحل العاج	13	2005-5-10
غانا	22	2005-5-20

المصدر: إحصائية من اللجنة الشعبية للعدل ليبيا لعام 2005م.

ولهذا نعنى إن السياسة الأوروبية تجاه المهاجرين غير الشرعيين بشكل عام غير مرضية على مختلف المستويات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (13) فيه تمنح الفرد حق التنقل إلى أي بلد يريد التنقل إليها، واختيار مكان إقامته، وحرية المغادرة والعودة إلى البلد الأصلي، ولكن الدول الأوروبية تنتهك هذا الحق، ناهيك عن الانتهاكات السياسية للمهاجرين حيث تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم، والعمل على ترحيلهم قسرا، وما حدث أخيرا دفع المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة ويليام سوينج بوصف ما حدث حيال المهاجرين التونسيين والليبيين بسبب الأحداث الأخيرة بأنها واحدة من أهم عمليات الترحيل في التاريخ الإنساني وأكبرها.

وحين مناقشة موضوع أمن الحدود الإقليمية والدولية وحتى المحلية وفقا لمفاهيم تقليدية في هذه الأثناء لا يصح، لان مفهوم الأمن التقليدي بين دول عربية وأطراف

إقليمية قد تغير وفقا المسار الإحداث العربية، ويمكن فهم ظاهرة الإحداث العربية التي شهدتها المنطقة مؤخرا كإحدى نتائج الخلل في مفهوم الأمن المطروح من الجانبين، فالتركيز على القوة العسكرية والأمنية التقليدية لتحقيق أمنة الإنساني الاقتصادي والاجتماعي والغذائي والعدالة وضعف الاهتمام به، لهذا كان شعار الثورات: (حرية – كرامة إنسانية عدالة اجتماعية تعكس هذه الحقيقة.

إن هذا الإهمال كان وراء انفجار هذه الثورات، ويعنى ذلك أن الشعارات المشار إليها هي الشعارات التي تسعى الثورات إلى تحقيقها على المستوى الوطني، وأيضا على مستوى التعاون الإقليمي والدولي مع دول ومنظمات وتجمعات الحوار المباشر وغير المباشر [22] وانطلاقا من إن هذا المبحث يحمل عنوان الآثار السياسية للهجرة غير الشرعية في شمال البحر المتوسط وجنوبه – فان التسليم بان تقف الدول على الحدود بتحقيق الأمن - بعيد الاحتمال، ولن ينجح، لأن الصور الأصلية تحمل بين طياتها جانبين.

الجانب الأول: هو الدولة المرسلة وما بها من إهمال للإنسان بشكل حقيقي، فمن دون تحقيق أمن المواطن والعائلة والشارع والقرية والمدينة في مواجهة تهديدات تقليدية تنطلق من غياب الأمن الإنساني، التي يحتاجها الفرد القيام اقتصاد سليم وقوى، وعدالة سياسية تعلى من شان حقوق المواطن والإنسان، وتحميه من الاتجار بالبشر وإخطار البيئة، توفير الطاقة النظيفة، وعدم غياب البحث والتطوير ، وحمايته من الهجرة، سواء المشروعة أو غير المشروعة، ولذلك فان ضعف تقديم الخدمات للمواطن بوصفها دولة يزيد التحدي ويفلت الأمن من الدولة ويؤذي المواطن.

الجانب الثاني: الدولة المستقبلة للمهاجرين، فترى أن العدو قادم من دول الفقر وعلى الدولة أن تسهر على منعه، وإن نجح ووصل إليها يعامل معاملة سيئة في كل شيء، ويصبح الموضوع عبارة عن هاجس أمنى من أعداء قادمين يريدون تخريب كل شيء، ويصبح الموضوع منهج تنموي منظم لمساعدة البلدان الفقيرة على تلبية احتياجات الإنسان المادية واحترام حقوقه لكي لا يصر على إعلان عصيانه وفقا لما حدث في الوقت الراهن.

المبحث الثاني ـــــ الآثار الامنية للهجرة غير الشرعية على العلاقات بين دول غرب المتوسط:

أولا ـ التطورات الأمنية الجديدة لظاهرة الهجرة لدول إقليم غرب المتوسط:

تطور مفهوم الأمن في السياسة الأوروبية، من هاجس مرتبط بالعمل العسكري والمخابرات والتجسس وما يمكن إن نسميه الأمن التقليدي العسكري - وهو المفهوم

الذي ظل شائعا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ثم إلى مفهوم شمولي يهدف بالدرجة الأولى إلى نهج سياسة متكاملة للتعاون السياسي وامني يتحقق بها الأمن الشامل [23] بمفهومه الواسع المتعدد الإبعاد والمجالات فتحقيق الأمن - حسب المفهوم الأوروبي الجديد - يرتبط أساسا بالاستقرار السياسي والرفاهية وتقليص الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، باعتبار إن هذه العناصر تتحكم في العلاقات بين المجتمعات وتشكل أحيانا مصدر تهديد لها.

ولهذا يعد ظهور فكرة الأمن والتعاون السياسي في البحر المتوسط - عندما طرح السيد الدومورو رئيس الوزراء الايطالي عام (1972م)، وإثناء انعقاد مؤتمر الأمن والتعاون السياسي في المتوسط إلى ضرورة لإيجاد صيغ للتعاون بين البلدان الأوروبية الغربية ومختلف المجموعات الإقليمية. وبطبيعة الحال فان التعاون السياسي الأمني قد مر بعدة مراحل [24] أسهمت بشكل أو بأخر في وجهات النظر بين الأطراف، حتى أن كانت ضعيفة بعض الشيء، وبهذا تطور التفكير الأمني التقليدي، وقد بداء الأمن الأوروبي يواجه منذ الحرب الباردة تهديدات جديدة ومعقدة غيرت كثيرا من مفهومه وأبعاده، كما استعملت مصطلحات ومفاهيم جديدة، مثل: الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، لتحل محل الأمن العسكري ويتغير مفهوم الأمن وأهدافه ومجلاته بشكل واضح إذ بدأت تظهر أنماط جديدة من التهديدات مثلاً الهجرة غير الشرعية – المخدرات – الإرهاب الدولي – الجريمة المنظمة الاتجار بالبشر وغيرها [25] حيث أنها ارتبطت بشكل مباشر بالأمن المجتمعي.

ومن هنا يمكن القول بان ما عرف في ما بعد في الشراكة المتوسطية، والتي جاءت بتزايد إخطار الاستقرار الجهوي الذي يدعوا إلى عمل تشاوري لكل دول المنطقة، لإيقاف التطرف الوصولي، وإنهاء التوتر والجريمة المنظمة والمخدرات، والتزام بتحقيق الأهداف التي أتت بها ضغوط الهجرة، من اجل جعل المتوسط فضاء للسلام والاستقرار، وذلك عن طريق تنميه مندمجة وتقليص قوة الفقر والتهميش في مجتمعات جنوب المتوسط لظواهر ناتجة في جزء منها عن الإدارة القاصرة للعلاقات بين جنوب وشمال المتوسط، وإلى تطور الهجرة السرية نحو الشمال وتهريب السلع وترويج المخدرات، وكلها هذه الظواهر سببها غياب فرص العمل وسبل التنمية في الجنوب المتوسطي، مضيفاً إلى ذلك إن نجاح الشراكة المتوسطية مرتبط بتحقيق تنمية ضعيفة لجنوب المتوسط

وفي هذا السياق اتضح إن مجالات الشراكة الأورو – متوسطية في منطقة حوض المتوسط التي تعد منطقة استراتيجية مهمة لأمن أوروبا ودول كثيرة، لابد من الاعتناء بها وأعطاها اهتماماً أكثر، لتعزيز السلم ولأمن في المنطقة.

لقد عقد مؤتمر برشلونة لشراكة المتوسطية الذي ينطلق من فرضية أساسها أن السلم والاستقرار في المنطقة المتوسطية هما هدف مشترك لجميع دول الشراكة الذي لا يتحقق إلا بتدعيم الحوار المنظم، والذي من شأنه مجابهة التحديات والإخطار والتهديدات القادمة من الجنوب، ويتشكل خطر جنوبي بالنسبة إلى المنظور الأوروبي من عنصرين مهمين هما:

- تهديد الهجرة.
- التهديد الأصولي.

1- **تهديد الهجرة :** يتضح تهديد الهجرة في التهديد السكاني نتيجة ارتفاع النمو السكاني بدول المتوسط الجنوبية إذ إن أوروبا تستضيف معظم المهاجرين من الشمال الإفريقي، لا سيما من دول المغرب العربي سواء عن طريق الهجرة الشرعية أو غير الشرعية، وذلك نتيجة عدم قدرة اقتصاديات هذه البلدان على استيعاب هذه الزيادة السكانية المطردة، وعدم توافر النقد الأجنبي الكافي لتوظيف العمالة المتزايدة التي تمثل حوالي 50% من السكان، والذين تتراوح أعمارهم ما بين (15) إلى (25)، ومن ثم فالمخرج أمام العمالة العاطلة في هذه البلدان هو التوجه نحو الهجرة المتزايدة للشمال وبخاصة دول (فرنسا - إسبانيا - إيطاليا)، وما يصحب ذلك من مشاكل تؤدي إلى عدم الاستقرار على الضفة الجنوبية المتوسطية وما يستدعي ذلك من أفكار ردعية وبوليسية لاحتواء هذا التهديد السكاني [26]

وبخاصة بعد أحداث (11) من سبتمبر 2001 وما خلفته من هواجس أمنية لدى الدول الأوروبية، (إضافة إلى تفجيرات مدريد في مارس (2004م) التي أسفرت عن مقتل 191 شخصاً وإصابة نحو 1500 آخرين في حادث يعد الأكبر والأعمق في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية، وارتباط مواطنين من جمهورية مصر العربية ومن تونس ومن المغرب بهذا الحادث، بعضهم ممن يقيمون في إسبانيا والآخرين في إيطاليا، وقد أدت هذه الأحداث إلى اتخاذ العديد من الإجراءات فيما سمى بخلية ميلانو في إيطاليا، وقد أدت هذه الأحداث إلى اتخاذ العديد من الإجراءات التقليدية اتجاه الجاليات الأجنبية، خصوصاً الإسلامية والعربية، ومراجعة المواقف تجاه قضايا اللجوء والهجرة وخاصة غير المشروعة [27]

ونظراً للظروف السيئة التي أحاطت بموضوع الهجرة غير المشروعة فقد ارتبطت لدى الدول الأوروبية بعدد من القضايا، مثل: تجارة المخدرات القادمة من بعض الدول في الشرق الأوسط أو شمال إفريقيا، كما ترتبط ظاهر الهجرة غير المشروعة بشبكات التجارة في البشر والدعارة التي تقوم باستخدام وتهريب النساء والأطفال في بعض الدول (28)

وبخاصة بعد الأحداث الأخيرة التي حدثت في المنطقة، الانتفاضات الشعبية (الربيع العربي)، حيث كانت هجرة عشرات الألوف من المهاجرين غير الشرعيين الذين اتخذوا من ليبيا رأس الجسر للعبور إلى أوروبا، بينما قضى كثير منهم نحبه عبر مياه المتوسط في طريقهم نحو هجرة لم تتم وأسهمت السلطات الليبية في عهد النظام السابق أثناء الأحداث في تهجير عدد كبير من الأفارقة من ليبيا عبر البحر إلى أوروبا، وذلك بوصفه نوعاً من الضغط على أوروبا [29]

لقد تجمع في جزيرة لمبيدوزا نحو 30 ألف مهاجراً خلال أربعة أشهر، وكانت الدول الأوربية تخشى من وصول جماعات إرهابية إليها متسللة من خلال تلك الموجات.

لها فإن الآثار الأمنية لا تقتصر على الدول المستقبلة، بل حتى الدول المصدرة ودول العبور مثل ليبيا، فهي تلاقي كثيراً من المشاكل منها : أنها تكون مسرحاً للعصابات الإجرامية في مجال السرقة والنصب والتزوير وجمع الأموال بأي طريقة، وتزوير العملات، والمتاجرة في المخدرات وانتشار ظاهرة التسول والدعارة من الذين لا يمكنون من المغادرة عبر الشواطئ الليبية، وغيرها من الأعمال الإجرامية التي تسببت في عدم الطمأنينة لأمن المواطن والدولة، مما دعاها إلى زيادة الموارد المالية والبشرية لتلافي هذه المشكلة (30)

2ـالتهديد الأصـــــولي : يعد حوض البحر المتوسط من أكثر أقاليم العالم تأثراً بالعنف، وهو ما يؤثر بشكل سلبي في كثير من الأنشطة الاقتصادية لدول البحر المتوسط، ومنها العمالة المهاجرة، ولكن العنف ليس من صنع دول جنوب المتوسط، ولكنه موجود منذ زمن بعيد في دول شمال المتوسط، مثل الباسك وهي جماعة متطرفة في إسبانيا، والمافيا في إيطاليا، ومشكلة الاندماج في فرنسا، ويمثل تنامي التطرف الإسلامي في دول رئيسة في المتوسط أو بعضها على الأقل، خصوصا عندما ترتبط بممارسات عنف تثير مخاوف وتساؤلات في الضفة الشمالية للمتوسط حول العلاقة بين المد الإسلامي والديمقراطية والاستقرار، ورغم ذلك فإن دول الشمال بدأت مؤخرا تدرك ارتباط التطرف الإسلامي بالفقر والأزمة السكانية في الجنوب [31]

أيضا لا يقتصر على بلدان شمال إفريقيا، بل يمتد إلى بلدان الشرق الأوسط وغيرها من الدول والمناطق، وترتبط هذه الظاهرة بعوامل كثيرة أبرزها الدول المصدرة المؤدية إلى هذه الظاهرة التي لم تحقق لشعوبها الرخاء مما أدى ذلك إلى انتشار الفقر واتساع الهواء الاقتصادية والاجتماعية داخل هذه المجتمعات، فضلا عن الفساد المنتشر داخل نظام حكومات هذه البلدان ولهذا تكمن خطورة هذا الوضع بالنسبة إلى الأوروبيين في انتشارا مسيء، وقد اقترنت بالعداء اتجاه الغرب خصوصا بعد ازدياد التطورات في الشرق الأوسط المرتبطة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبعض النزعات داخل العالم الإسلامي، ونتيجة لذلك تتضح المخاوف السلبية المرتبطة بالتهديدات المذكورة أعلاه، فان الشراكة السياسية والأمنية في المنطقة تركز على ثلاث مبادئ رئيسيه هي:

أ - تدعيم قيم الديمقراطية: والالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما يضمن احترام الحريات الأساسية، واحترام التنوع والاختلاف، ومحاربة كل أنواع التعصب والعنصرية واحترام الشعوب لثقافاتها ولحقوقها المتساوية.

ب - تكثيف التعاون بين الدول الأعضاء في المجال الأمني، عن طريق وضع آليات مختلفة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب ومظاهره المختلفة من مكافحة الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات.

ج - تعزيز الأمن الإقليمي في حوض البحر المتوسط، وذلك بالالتزام بالمواثيق الدولية والنظم الإقليمية، عن طريق احترام سيادة الدول الأعضاء، والحفاظ على سلامتها الإقليمية والامتناع عن التدخل في شئونها الداخلية، وحل النزاعات بالطرق السلمية، وذلك بالامتناع عن استخدام القوة لتهديد السلامة الإقليمية للدول والأعضاء من خلال منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، كذلك التخلي عن تطوير القدرات العسكرية، التي تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع في المنطقة جنوب المتوسط في إطار توافق المصالح الأوروبية في المستقبل [32]

ولتطبيق هذه المبادئ على أرض الواقع، عقدت عدة مؤتمرات وزارية لصياغة ميثاق السلم والأمن في المتوسط بوصفة صمام أمام لمنع تفجير التوترات والأزمات وتكثيف تبادل المعلومات فيما يخص المسائل الأمنية. غير أن مسالة الأمن التي لنا ينبغي الوقوف عندها تتداخل بشكل كبير في الحاجة إلى الاستقرار في هذه المنطقة، ومسالة التطور السياسي تظهر مسالة الديمقراطية في هذا السياق، إحدى الأساسيات التي تتضح في مفهوم التفاوت الشديد في مستوى التطور السياسي من المنظور الديمقراطي بين دول شمال المتوسط الأوروبية والدول العربية الجنوبية، لأن التفاوت من شأنه أن يسهم في هروب المواطنين من الجنوب إلى الشمال، وفي هذه الحالة يكون عدم تطبيق

الديمقراطية عائقا مهما من عوائق النجاح، وبالتالي يصبح التعاون السياسي والأمني في المنطقة أمراً يحمل شيئا من الصعوبة، لأن الأصولية الإسلامية في دول جنوب المتوسط تعد من أكثر المشكلات الملحة في الوقت الراهن، وأكثرها تأثيرا في التطور الديمقراطي، إضافة إلى ذلك أنها هاجس حقيقي لدول شمال المتوسط لدرجة أنها تراجعا كثيراً من السياسات الأمنية مع دول الجنوب لأنها تعتبر الأصولية أهم تهديد لاستغلال دول الشمال (33)

مما دعاها إلى انتهاج سياسة غلق الحدود من خلال المراقبة الإلكترونية والدوريات البحرية الأسوار والحواجز والأسلاك الشائكة، إضافة إلى ذلك الاستعانة بدول العبور لضبط الحدود من الخارج والغاء نظام التأشيرة دون قيد أو شروط، مبررين ذلك بطبيعة نظام التأشيرة المقيد الذي يأتي بنتائج عكسية، فرفض التأشيرة لم يوقف تدفق الهجرة، بل جعلها أكثر صعوبة وأكثر كلفة وخطورة، والأهم من ذلك في نظر بعضهم إن فرض التأشيرة لم يؤدي إلى الهجرة السرية فحسب، بل أدى أيضاً إلى الإقامة غير الشرعية، ولهذا تم تجريم الهجرة، وذلك اعتباراً لكون وسطاء شبكات الهجرة (المافيا) هم المستفيدين، ويجب إنزال العقاب عليهم وإعادة المهاجرين إلى دولهم وعدم إدماجهم في المجتمع، مما زاد من مستوى كراهية الأجانب، ولا سيما المهاجرين (34)

تعد العوامل السياسية والامنية من أكثر العوامل التي زادت من مستوى التعصب الوطني والقومي وكره الأجنبي في الدول المستقبلة، للمهجرين، كما أنها تهدف إلى تقنين الهجرة القانونية، إلى جانب الحد من الهجرة الغير قانونية لاعتبارات سياسية وامنية، كما أن السياسات العامة للدول النامية أو المصدرة حسب تقيم هذه الدراسة أصبحت تجسد العمل الثنائي للدول من الجماعي، وتعد أكثر استجابة لمطالب الدول المتقدمة، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالهجرة غير القانونية واللاجئين السياسيين، مما أدى بهذه السياسات إلى الحد من عملية الهجرة، بحجة أنها تقوض الاستقرار السياسي والأمني في الدول المستقبلة (35)

بالتالي يتضح إن بروز الهجرة ووصفها مشكلة دولية معاصرة قادت إلى وجود تنسيق وتعاون عالمي أدى إلى عقد اتفاقيات دولية واتخاذ إجراءات عملية لتنظيم ظاهرة الهجرة، لا سيما عندما يتعلق لا مر بمشكلة اللاجئين بشكل عام للاتحاد الأوروبي، توصل إلى عقد الاتفاقيات تتعلق باللاجئين الذين تزايد عددهم نتيجة الإحداث الأخيرة التي حدثت في المنطقة، والتي أدت إلى إخطار أمنية وصلت إلى حرب تدخل فيها الدول المتمثلة في حلف شمال الأطلسي في ليبيا.

المبحث الثالث ـ آثار الهجرة غير الشّـرعية على التنسـيق والتعاون بين دول إقليم غرب المتوسـط:

من المعروف أن الإقليمية تسـعى إلى كثير من الأهداف والمصـالح المشـتركة والمحافظة على الكيان الذي أنشـئ لوضـع رؤى مشـتركة، على الجوانب السـياسـية والأمنية. فالقضايا التي تهم منطقة غرب المتوسط تكون بالتنسيق والتعاون، وتستهدف بالدرجة الأولى موضـوعات الهجرة غير الشـرعية والجريمة المنظمة والإرهاب والتطرف ومجمل القضـايا ذات الأبعاد السياسية والأنشطة الأمنية في التجمع، وعلية فإن أهم الدلالات على أهمية هذه المنطقة في التنسـيق والتعاون هو جدية دول غرب المتوسـط في التعامل مع مجمل هذه القضـايا لتأثيرها الجهوي والدولي على السـواء، رغم وجود أطر متعددة للتعاون والتنسيق المتوسط [36]

غير أن حداثة عملية التنسـيق والتعاون الإقليمي لغرب المتوسـط المتمثلة في هذا التجمع سـواء على مسـتوى وزراء الخارجية أو على مسـتوى الخبراء أو حتى على مسـتوى القمة أحيانا أو مسـتوى رئاسـة الوزراء أحيانا أخرى، فجميعها يهدف إلى معالجة قضـية الأمن في المنطقة فكان الاجتماع الأول الذي تم بين المجموعة في أكتوبر 1991م بين وزراء خارجية "55"، حيث اتفق الوزراء على إنشـاء مؤسـسـة مالية متعددة الأطراف والاكتفاء الذاتي ومكافحة التصـحر والمديونية ووضـع الجالية المغاربية في أوروبا وقوانين الهجرة.

حيث إن هذا الاجتماع لم يسفر عن تطورات مهمة تخص المجموعة، بل تحولت هذه الملفات إلى القمة التي عقدت في يناير 1992م بتونس، ووضـعت فيها أسـسـا للتنسـيق والتعاون المشـترك بين مجموعة 5+5 وخصـوصـا تدعيم الأمن والتنمية، وبعدها تم تأجيل الاجتماعات ذلك لنشـوب أزمة لوكربي بين ليبيا والدول الأوروبية وأمريكا، وفى عام 1993م، عقد اجتماع على مستوى القمة للدول الأوروبية المؤسـسـة للتجمع في آسـن بألمانيا، اتخذ فيه قرار تنشـيط التعاون في منطقة المتوسـط، مما أسـهم في ظهور مبادرات سياسية وامنية أخرى ، وفي عام 2001م عقد اجتماع لشبونة بمبادرة من البرتغال، وكان الاجتماع على مسـتوى وزراء الداخلية وذلك بعد أحداث 11 سـبتمبر 2001م مباشـرة، وفى عام 2002م عقد اجتماع وزراء للتجمع "55" في طرابلس للتشـاور بشـأن التجمع، وفي 2003م عقد اجتماع قمة للتجمع في تونس أعربت فيه الدول الأعضـاء التزامها بمكافحة الإرهاب وإمكانية الوصـول إلى حلول بخصوص انتقال الأفراد بين دول التجمع [37]

ثم جاء اجتماع 2003م، في سانت ماكسيم في فرنسا، وأكد أهمية مسار التعاون لبلدان غرب المتوسط بوصفه فضاء سياسيا وكذلك أهمية مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية في منطقة غرب المتوسط، كما أعربت مجموعة 5+5 في اجتماع 2004م ، الذي عقد في وهران بالجزائر لتوثيق التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب وتفعيل أدواته وإرساء تعاون أمنى شامل المكافحة الهجرة غير الشرعية، وفى عام 2005م، عقد وزراء الداخلية للتجمع في المغرب اجتماعا ناقش فيه تزايد الهجرة غير الشرعية، ووضع خطة مشتركة لمواجهة الظاهرة، وقد أكد وزير الداخلية المغربي مصطفى المساهل إن الدول الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء هي الأخرى في حاجة إلى مساعدات تنموية لتوفير فرص عمل حتى يفضل مواطنيها البقاء في بلادهم عن محاولات الهجرة إلى أوروبا (38)

وفي عام 2006م، عقد في مدينة نيس الفرنسية اجتماع وزراء الداخلية لدول غرب المتوسط وتصدر هذا الاجتماع موضوعات الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب، وصدر عقب هذا الاجتماع إعلان نيس الذي ضم تأكيدات على مكافحة الهجرة غير الشرعية والإرهاب، كما أكدت وجهة النظر المغربية حول عدم الخلط بين مفاهيم الهجرة والإرهاب وعدم خلط الموضوعين وعقدت قمة تونس في 2007م اعتمدت خطة 2007-2013 للعمل الإقليمي حول كل القضايا ذات الاهتمام المشترك، وعلى رأسها الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب وفقا لتشريعات تلك الدول.

وفي عام 2008م، أجتمع وزراء تجمع غرب المتوسط 55 في البرتغال لإنشاء قاعدة بيانات عن سوق العمل في بلدان الاستقبال والبلدان المصدرة، وكان هذا الاجتماع نتيجة غرق 1502 فرد على السواحل الإيطالية والفرنسية خلال شهرين، مما دعا إلى ضرورة وضع حد لهذا الموضوع.

وعقد اجتماع وزاري في 2009م، في باريس لمتابعة نتيجة الأحداث التي حدثت في 2008م، ومتابعة الاجتماع الأمني الذي عقد في موريتانيا لإنشاء هيئة أمنية مشتركة لمتابعة موضوع الهجرة غير الشرعية.

وجاء في 2010م اجتماع قمة وزراء خارجية 55 في تونس لمناقشة الاندماج المغاربي والتعاون الإقليمي، وقضايا تدبير الهجرة والإرهاب الملحة، وأكد وزير الخارجية التونسي أن اندماج البلدان المغاربية أصبح ضرورة ملحة واستراتيجية (39)

وفي العام نفسه في شهر ديسمبر عقدت قمة لدول حوار 5+5، وطرحت ليبيا الداعية للاجتماع أنها تتكبد أعباء مالية كبيرة سنويا، بسبب التسلل إلى أراضيها بشكل غير شرعي واختراق حدودها البالغة 5500 كيلو متر مربع تقريبا، وعن طريق سواحلها

البالغة 2000 كيلو متر مربع، مما أثر سلبيا في برنامج التنمية، كما أسهمت الهجرة غير الشرعية، حسب الوزير الليبي، في ظهور جرائم وأساليب إجرامية دخيلة على المجتمع الليبي، مثل: جرائم القتل والسرقة بالإكراه، والتزوير، والشعوذة، والتسول، والجرائم الأخلاقية، حسب السجلات فقد سجلت 24278 جريمة قتل خلال 2000-2010م، بالإضافة إلى ظهور عصابات منظمة في مجال الاتجار بالبشر وغيرها .

وحين عقد الرؤساء القمة في الاجتماع نفسه تم الاتفاق على ضرورة منع تدفقات الهجرة لأنه تم استقلالهم من قبل المجموعات الإرهابية ضرورة استمرارية الاجتماعات مرتين في السنة حسب ما ورد في الهيكل التنظيمي - ضرورة الوصول إلى حلول جذرية وعملية للهجرة، كما طلبت ليبيا ضرورة مدها ب 5 مليارات يورو سنويا، لمكافحة الهجرة حسب ما جاء في تقرير منظمة العفو الدولية أن عدد المهاجرين في ليبيا يصل إلى 3 ملايين مهاجر وقدمت ليبيا مبادرة للعودة الطوعية للمهاجرين من خلال إنشاء بنك بتمويل أوروبي - عربي لإقراض المهاجرين العائدين من أوروبا ليكون حافزا لعودتهم إلى بلدانهم، وإطلاق مبادرة تعاون لتعزيز استراتيجية تنموية للخروج من هذه المشكلة، وتم الاتفاق على أن بلغوا بعد 6 أشهر فقط لمراجعة المقررات وعلى الوزراء تشكيل لجان التنفيذ فورا.

لم يتم هذا الاجتماع لأن الربيع العربي كان قد انطلق في الشهر نفسه الذي عقدت فيه القمة في شهر 12 من العام 2010م في تونس، ثم مصر وليبيا في 15/2/2011م، وعلى الرغم من ذلك فإنهم اجتمعوا في موريتانيا شهر 10 من عام 2011م على مستوى قادة أركان البحرية وكان حول القضايا البحرية وحلول الهجرة غير الشرعية إبان الثورات العربية، وتم الاتفاق على أن الخلل في الميزان الاقتصادي هو الدافع وراء الهجرة، وما دام مستمرا بهذا الشكل فلن تنعم أوروبا بوقف المهاجرين. وتم الاتفاق على اجتماع في نهاية السنة، وتم الاجتماع في شهر 12 من سنة 2011م، وكان الاجتماع على مستوى وزراء الدفاع، لمناقشة انتشار السلاح الليبي وانهيار الأمن في المنطقة، إضافة إلى المهاجرين أصبح تهريب السلاح عبر الحدود المغاربية يمثل خللا في منظومة الأمن، بالإضافة إلى تنامي وتيرة الإرهاب لنشوء الجماعات المسلمة، وخاصة بعد انقلاب مالي وحث الجميع على ضرورة القيام بتنسيق أمنى مشترك باعتبار أن الأخطار تواجه الجميع.

تم عقد اجتماع في شهر مارس 2012م على مستوى وزراء الداخلية نتيجة لتهريب الصواريخ الليبية التي أصبحت تهدد المجال الجوي الأوروبي.

تم الاجتماع على مستوى وزراء الخارجية في مايو 2012م، لضرورة تفعيل المقررات السابقة للاجتماعات في حوار 5+5" والتأكيد على مراقبة الحدود وتبادل المعلومات وترحيل الموقوفين، والتأكيد على أن المعالجة تكون بشكل شمولي بين كل الأطراف العربية والأوروبية (40)

ويتضح هنا من السرد السابق، أن الهاجس الأمني يمثل الأهم في التعاون بين العرب والأوروبيين في تجمع 55 غرب المتوسط، ودائما على رأس الأجندة المطروحة للنقاش وموضوع دعم التنمية يتم عرضة دون البت فيه بشكل عملي على أرض الواقع، وتم التوصل إلى أن الهجرة غير الشرعية هي المصدر للإرهاب، ويمكن تلخيص الموضوع في الآتي:

ـ إعطاء أولوية متقدمة للاعتبارات السياسية الأمنية على الاعتبارات الأخرى بالدرجة الأولى.

ـ توجهات مجموعة 5+5 الأوروبية تتقاطع مع المجموعة العربية لوجود جوانب أمنية حساسة.

-تتعامل دول الشمال في المجموعة مع مسألة التعاون في إطار نظام إقليمي موحد، من خلال مجلس الاتحاد الأوروبي والمفوضية المتوسطية الأوروبية، تكفي هذه في التعامل مع دول الجنوب التي تتعامل بشكل منفرد مع الكتلة.

الخاتمة:

بعد عرض سياسات الدول الأوروبية للهجرة غير الشرعية خلال الوقوف على السياسات الوطنية لدول إقليم شمال أوروبا ممثلة في كل من اسبانيا وايطاليا وفرنسا والبرتغال ومالطا، وفي إطار الإدارة الإقليمية للاتحاد. وفي ظل ما تطرحه دول الجنوب من سياسات ممثلة في كل من الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، وما تمر به الدول العربية في إطار الحراك العربي على السياسات المنتهجة أوروبيا في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية بل باتت مكونا هيكليا مازالت الآليات المستخدمة حتى الآن غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلة.

إن الهجرة غير الشرعية أصبحت من أهم المواضيع التي يهتم بها النظام الدولي في القرن الأخير، وذلك نظرا لارتباطها بالأمن وذلك من خلال العلاقة التي ربطت الهجرة غير الشرعية والإرهاب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وبذلك أصبحت تعتبر تهديدا على أمن واستقرار الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين

خاصة منها الدول الأوروبية التي اصبحت للهجرة غير الشرعية تهديدا كبيرا عليه، وذلك راجع لعديد من الآثار التي تنتج عن توافد المهاجرين غير الشرعيين من شتى المناطق إلى أوروبا الغربية والتي تمسك المجالات الحياة الأوروبية الأمنية منها والسياسية، خاصة بعد ظهور التهديدات الدولية الجديدة التي يمكن أن تنتج عن هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول المضيفة من إرهاب وتسول وجريمة منظمة وتجارة المخدرات وغيرها من التهديدات التي أصبحت ظواهر تؤرق المجتمع الأوروبي وتهدد أمنه تناولت الدراسة اثار الهجرة غير الشرعية على الجوانب السياسية الأمنية، واتضح أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة تعرقل عملية التنمية وتؤدى إلى إضافة قدرة المجتمع في الاعتماد على القوة البشرية، لأن نزوح أعداد كبيرة يجعل معول التنمية يظل ناقصا.

غير أنه هذه الدراسة اتضح بها أن دول جنوب المتوسط ليست جميعها مرسلة فهناك دول وقع عليها عبء العبور، نجد رؤية دول إقليم غرب المتوسط الموضوع الهجرة غير الشرعية وفقا لهذه الدراسة كان بالشكل الآتي:

-1- عرفت دول إقليم غرب المتوسط الهجرة بأنها خطر من عدة نواحي سوء على دول العبور وهي دول الشمال الأفريقي أو دول المقصد وهي الدول الأوروبية، ومنها

أ- الإخلال بالنواحي السياسية

ب - الإخلال بالنواحي الأمنية.

نتائج الدراســـة:

1-عدم وضوح الرؤى أدّى إلى عدم اتفاق في الأسباب، ويلاحظ أن الأسباب بالنسبة لدول جنوب المتوسط المصدرة للهجرة هو الهروب من الواقع السياسي والأمني المتردي بالدرجة الأولى.

2- نجد الأسباب بالنسبة لدول غرب المتوسط المستقبلة تقوم على الحلول الأمنية في وجود أفراد دخلوا بطريقة غير شرعية وهذه الحلول غير عملية.

3-غياب التخطيط والرؤية المستقبلية أدى أيضا إلى عدم الاستقرار، وذلك من خلال وضوء حسياسات الدول الأوروبية تجاه الهجرة غير الشرعية، وهو مرتبط بشكل كبير بقضية الأمن، ويتضح ذلك في بطء التنسيق والتعاون في مشروع التنمية.

5- فرض مكافحة الهجرة غير الشرعية من قبل دول الشمال بآليات أمنية لم تؤدي إلى العلاج

الهوامـــــــــــش:

1-مصطفي عمر التير، الهجرة والتعاون: توجيه السياسة، ندوة الحوار الإفريقية مجلة الدراسات العلياء عدد خاص، طرابلس75 2002م، ص

([2]) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، (الرياض دار المعرفة الجامعية، 2006)، ص 60.

([3]) ألين سميث، أساسيات علم السكان، ترجمة: محمد سيد غلاب وفؤاد اسكندر، إسكندرية، دار الفكر العرب، 1971م، ص 79.

([4]) قائمة بمصطلحات معجم الهجرة، صادر من المنظمة الدولية للهجرة، 2007، ص 13.

([5]) البشير الكوت، تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية في العلاقات الإفريقية مجلة الدراسات أكاديمية الدراسات العليا،طرابلس،مركز دراسات الكتاب الأخضر، العدد 48 مارس 2007، ص 25

([6]) هشام الجهاني، "التنسيق والتعاون السياسي والأمني في منطقة غرب المتوسط دراسة في مستويات التنسيق والتعاون الإقليمي"، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاريونس بنغازي، 2007.

([7]) ميلاد مفتاح الحراثي، التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي، مجلة المؤتمر،طرابلس، 2007م.

([8])مصطفي عبد الله خشيم مناهج وأساليب البحث العلمي طرابلس الهيئة القومية للبحث العلمي، 2002، ص 106.

[9]-ميلاد مفتاح الحراثي، التنسيق والتعاون في منطقة غرب البحر المتوسط، مرجع سبق ذكره، ص20 – ص21.

[10]-مصطفى عبد الله خشيم "الهجرة في إطار العلاقات الدولية"، دراسات ، العدد 28، (ربيع، 2007)، ص42.

[11]- Emission de télévisionproduite par France 3. Vue au/www.France3.fr

([12]- Henry Jean Robert. Maghrébiens en France-de la " mére -patrie" aux marges de L'europe Europien. Revue

[13]-محمد عابد الجابري وحدة المغرب العربي تونس. مطابع الجامعة.. 1941 ص 12.

[14]- Sarah_Collinson. Shore to Shore. The Politics of migration In Euro-Maghreb Relations. London. The Royale

[15]-هاشم نعمة. جريدة الشرق الأوسط الجزائريون في فرنسا... الهجرة والهوية الوطنية العدد 11.1595 أوت 5881.

[16]- Revue Esprit N° 160. Aout-September La Mosaique des migrations africaines Guillant Michelle2005. Paris. p 16

[17]- خالد حنفي انهيار الأنظمة السياسية في المنطقة العربية مجلة السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، عدد 184 أبريل 2011 ص 56.

[18]- حمدي العبيدي، مكتب مكافحة الهجرة غير الشرعية المنطقة الشرقية، مقابلة أجريت معه في بنغازي ليبيا -12-2012، ص 3.

[19]- كمال بن يونس عوامل اندلاع ثورة تونس ضد نظام بن على مجلة السياسة الدولية، القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 184 ، ابريل 2011م، ص 58.

[20]- احمد طه، سياسة الهجرة وتأثيرها على الوحدة الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، عدد 185 ، يوليو 2011، ص ص 104-105.

([21]) مصطفى عبد العزيز الهجرة غير الشرعية وانهيار الظروف الاقتصادية في الجنوب، شبكة المعلومات، 1/4/2012

Http: www. Rezgar.com

- [22]مصطفى علوي، الثورات العربية، إشكالية الأمن غير التقليدي، ملحق مجلة السياسة الدولية القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مع عدد أكتوبر 2011م، عدد 186 ، ص 37.

[23]) جورج الفرح التعاون الثنائي المغربي العربي في مجال الأمن المغرب الدار البيضاء 2010 ص7.

[24]) أسامة مخيمر، التعاون بين دول البحر المتوسط دراسة للمبادرات والقضايا، رسالة ماجستير، غير منشورة، موجودة بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة، ص 63.

[25] -جورج الفرج، التعاون الثنائي المغربي العربي في مجال الأمن، مرجع سابق ص 8 (20) فتح الله ولعلو، إشكاليات العلاقات المغربية الأوروبية مجلة الحوالات الاقتصادية، الرباط، عدد خاص) مارس (1995) ص 43

[26] (الحاج إسماعيل، الاستراتيجية الأوروبية اتجاه منطقة شمال أفريقيا بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة القاهرة، 2009م، ص 41.

-[27]ناصر حامد إشكاليات الهجرة إلى الاتحاد الأوروبي ، مجلة السياسة الدولية، العدد 159، (يناير، 2005)، ص 191

[28]) WWW.justic4lipye.com) شبكة المعلومات، ليبيا رأس جسر المليون مهاجر أجنبي، بتاريخ 27 نوفمبر 2005م(

[29]) عميد حمدي العبيدي، مكتب مكافحة الهجرة غير الشرعية المنطقة الشرقية، مقابلة أجريت معة في بنغازي ليبيا 12-2012، ص 1

[30]) المرجع السابق، ص 2

[31]-) وليد محمد عبد الناصر التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة وسندان التطرف، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية، العدد 118، أكتوبر 1994م، ص 114.

[32]-) وليد محمد عبد الناصر، مرجع سابق ص42.

[33]-) سمير بودينار، تأثيرات الهجرة غير القانونية من إفريقيا على دول العبور، دراسة حالة المغرب العربي، جامعة الدول العربية.

[34]-) سمير بودينار، تأثيرات الهجرة غير القانونية من إفريقيا على دول العبور، مرجع سابق ص 8.

[35]-) سمير بودينار، الوضع القانوني للمغتربين المغاربة في الدول غرب أوروبا، جامعة الدول العربية، 2008، ص 9

[36]-) ميلاد مفتاح الحراثي التنسيق والتعاون في منطقة غرب المتوسط دراسة تحليلية استطلاعية للتعاون الإقليمي، مجلة المؤتمر،طرابلس، ص 20.

[37]- تقرير حول تجمع غربي المتوسط صادر عن الإدارة الأوروبية باللجنة الشعبية للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بليبيا 2003م 18 ص.

[38]) هشام الجهاني، التنسيق والتعاون السياسي والأمني في غرب المتوسط دراسة في مستويات التنسيق والتعاون الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشوره، مرجع سابق، ص 35.

[39]) تقرير حول تجمع غرب المتوسط صادر عن الإدارة الأوروبية باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي، ليبيا،
مرجع سابق، ص 19.

[40]- المرجع السابق، ص 20.

تاريخ التسليم 30 / 6 / 2025م تاريخ القبول 26 / 7 / 2025م